

باب الرسالة والمناظرة

قد رأينا بعد الاختبار وجوب فتح هذا الباب لفتحناه نزعياً في المعارف وانها من لهم وتشجيعاً للأذهان . ولكن الهدية فيما يدرج فيه على اصحابه نحن براء من كنه . ولا نخرج ما خرج عن موضوع المتكلمين وراعى في الاتراج وعدمه ما يأتي : (١) المناظر والنظير متفقان من اصل واحد فنأخذك نظيرك (٢) اتما المرض من المناظرة التوصل الى الحقائق . فثنا كان كاشف اغلاط غيره عظمها كان المترف باغلاط اعظم (٣) خير الكلام ما قل ودل . فالحالات الراقية مع الاليجاز نستأخر على المطولة

الجرائم في مصر

وتقرير القيسي باشا

نشر صاحب السعادة عمود قيسي باشا مدير الامن العام تقريراً ضافياً عن حالة الامن العام في القطر المصري في عام ١٩٢٨ جاء فيه على احصاءات مفصلة يستدل منها ان عدد الجنائيات في العام المذكور قلت عن مثله في العام السابق ٣٨٦ جنابة واكثر اقله بين الجرائم الخطيرة ففي حضرة الاساذ حسن حين يكتب هذه الكلمة توطئة لدرس موضوع الجرائم في مصر ووسائل مكافئها

كانت الحياة تمشي على مهل وتسير سيرة السذاجة والبساطة حيث كان الانسان على فطرته الاولى يعيش مع السذاجة والبساطة ، ولقد تبدلت الحان غير حال ، وسار الانسان مع سنة التطور ، وقانون التحول — فاقترجت زاوية العلم ، واتسعت دائرة المعارف ، واصبح انسان اليوم غير انسان امس القابر

ومصر الناهضة الفتية تسير الآن الى جانب غيرها من الامم الحية الراقية قدماً بقدم وتعمل على رفع شأنها يوماً بعد يوم ، ولا ادل على ذلك مما نراه ونقرأه العام بعد العام ، من التقارير والاحصاءات الدالة على مقدار يقظة الحكومة ، وبلغ نزوع الامة الى الرقي — الحق : ان مسألة التقارير والاحصاءات من امم واعظم ما تشتمل به دول الغرب في تعرف حاجتها للعمل على تلافي الخطر ودره الشرور الاجتماعية قبل استفحالها والحق — ان مسألة الاحصاء قد اصححت علماً مستقلاً يدرس في كليات الحقوق والتجارة وان مسألة المقابلة قد صارت من امم المسائل في تعرف الادواء الاجتماعية ووصف الدواء لها . آية ذلك اننا لا يمكننا ان نعالج مسألة عامة في حياة امة من الامم — كسألة الأمن العام مثلاً الا

إذا تعرفنا بالأحصاء عدد ما وقع من الجرائم في يوم أو اسبوع أو شهر أو عام أو نسبة هذه الجرائم بالمائة إلى السكان ثم مقابلة ذلك بمثل اليوم أو الاسبوع أو الشهر أو العام في السنة السابقة مثلاً . حالك تعرف الفرق بين حالة في زمن ما — نفس هذه الحالة في زمن آخر — وهناك نستطيع من بعد ذلك ان نصف الدواء بعد تعرف الدواء

ولقد كانت الجرائم في مصر سنة ١٩٢٧ كثيرة زائدة عما كانت في عام آخر — فارتفعت الاصوات من كل جانب بالفضجيج والكوى — وتبارت الاقلام تعالج مسألة الامن العام — وزيادة الجرائم وتبحث في اسباب هذه الزيادة — وما يلزم للعمل على هبوطها — وكان سعادة مدير الامن العام يتدر الامر في تريت ورشد، يعالج مسألة الزيادة الجرائم مع الخلود الى السكون ، بهمة الشباب وحكمة الشيوخ. ثم هو من بعد ذلك ما لبث ان اصدر تقريره لسنة ١٩٢٧ فكان آية في الاحكام وتلليل الاشياء وقدر الامور حتى قدرها . اما وقد صدر الآن تقرير سنة ١٩٢٨ عن حالة الامن العام في المملكة المصرية — قائماً نحاول ان ندلي بآراء على ان نجد قبولاً لدى القارئ بالامر — فيستخلص منها ما يتفق وحالة البلاد ، ويتلاءم مع طائفتنا وطاداتنا ، وجونا ، ونحن نعلم ان لكل امة طادات ولكل شعب حالات ، وان ما يتسق مع خلق لا يوافق ولا يفتع خلقاً آخر وان للعوامل الطبيعية والاجتماعية والسياسية حكماً وائراً فعلاً واتماً الحكمة تحم والواجب يقضي بوضع الشيء في ما هو لائق به — في محله

ولئن كان سعادة مدير الامن العام موفقاً في تقريره سنة ١٩٢٧ فانه الآن وفي تقريره لسنة ١٩٢٨ كان اكثر توفيقاً — آية ذلك ما نراه في هذا التقرير من احصاءات جيدة — وبيانات دقيقة — للجرائم التي وقعت في المملكة المصرية سنة ١٩٢٨ على تباين انواعها ، واختلاف درجاتها — في كل بلد وقوية ومركز ومديرية — ثم مقابلة ذلك بسنوات اخرى — للبرهنة على ان حالة الامن في هذا العام احسن مما كانت عليه في السنين الماضية . فهو يصف الدواء وصفاً حكيماً ثم يدل على الدواء — في تريت ورشد

ولم يكن فوت قدرته ان يشير الى اسباب الاجرام في مصر ، وبلوح بما يراه هو من العوامل الفعالة في اتقاص نسبة الاجرام في هذه البلاد — مثل ذلك ما قاله من وجوب زيادة رجال البوليس الساهرين ونشر لواء التعليم في ربوع البلاد والسعي المتواصل لحصر تجارة المخدرات على اختلافها ، والتوفيق بين العمال واصحاب الاعمال والتضييق في منح الرخص لاصحاب المخابل الخطرة والمقلقة للراحة وتنظيم شؤون المراهات والمقامرة على اختلافها وتعديل اللائحة الخاصة بالتراحة وغير ذلك من المقترحات العملية المفيدة